

# دور مؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي في إدارة المخاطر السيولة بالتطبيق على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

د. رزگار عبدالله صابر جاف<sup>1</sup> هملمت فقي حسين<sup>2</sup>

<sup>2&1</sup> قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين- أربيل، كردستان، العراق

## المستخلص

يهدف هذا البحث إلى إبراز الدور المهم والملائم لمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي في تقييم إدارة المخاطر السيولة بالتطبيق على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ذلك من خلال بيان امكانية تحقيق المواءمة وربط وتحليل بين المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وإدارة المخاطر السيولة من خلال معدلاتها. ويتم ذلك من خلال تحديد طبيعة الأثر والعلاقة بين مؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي في تقييم إدارة المخاطر السيولة، تتركز مشكلة الدراسة في ان المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية يعتمد بشكل كبير على اساس الاستحقاق وذلك من خلال قائمتي الدخل والمركز المالي على الرغم من وجود بعض القصور، وما يترتب عن ذلك من عدم قدرة النظام المحاسبي على توفير المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ونستنتج بان مؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي وعلى وجه التحديد نسبتين التدفق النقدي التشغيلي والعائد على الأصول لتقييم إدارة المخاطر السيولة من أجل التحسين واتخاذ القرارات المناسبة، تبين من نتائج البحث وجود علاقة وتأثير معنوي نسبتين التدفق النقدي التشغيلي والعائد على الأصول لتقييم إدارة المخاطر السيولة إذ بلغت قيمة مستوى المعنوية (Sig.) المحسوبة ما بين (0.020-0.007) وهي قلية نسبيا من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي والذي اعتمده البحث، وتوصي العمل على استعمال النسب المالية المستندة على أساس الاستحقاق (قائمة الدخل) والنسب المالية المستندة إلى الاساس النقدي (قائمة التدفقات النقدية) جنبا إلى جنب عند تقييم إدارة المخاطر في المصارف على وجه الخصوص.

**مفاتيح الكلمات:** مؤشرات التدفقات النقدية، إدارة مخاطر السيولة.

## 1. المقدمة

**المحور الاول: منهجية الدراسة**  
**أولاً/ مشكلة الدراسة:** تتركز مشكلة الدراسة في ان المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية يعتمد بشكل كبير على اساس الاستحقاق وذلك من خلال قائمتي الدخل والمركز المالي على الرغم من وجود بعض القصور، وما يترتب عن ذلك من عدم قدرة النظام المحاسبي على توفير المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

تعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الرئيسة التي الزمت معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولي للمصارف بإعدادها إلى جانب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وتتميز هذه القائمة بأنها أداة تحليلية إلى جانب أدوات التحليل المالي المختلفة، فهي تقوم على تحديد صافي التدفقات النقدية لجميع أنشطة المصارف في مدة إعداد القوائم المالية. تقوم المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بشكل عام بوظائف قبول ودائع العملاء واستخدام الأموال للأستثمار والتمويل في الامد القصير والطويل، وان إدارة هذه الوظائف تستلزم الموازنة بين متطلبات وشروط كلتا الوظيفتين وتأثيرهما على إدارة المخاطر السيولة هي وسيلة فعالة لخلق هذا التوازن عن طريق الرقابة على المخاطر السيولة وادارتها التي تواجه المصرف وأموال المودعين.

- عليه يمكن صياغة المشكلة الدراسة من خلال الاسئلة الاتية:
1. هل يوجد دور للمؤشر المالي من خلال (نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في إدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة؟
  2. هل يوجد دور للمؤشر المالي من خلال (مؤشر دليل النشاط التشغيلي) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في إدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة؟

خلال (مؤشر النقدية التشغيلية) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية على إدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة.

7. توجد علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ( $0.05 \leq a$ ) بين المؤشر المالي من خلال (نسبة التدفق النقدي التشغيلي) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وإدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة.

8. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ( $0.05 \leq a$ ) للمؤشر المالي من خلال (نسبة التدفق النقدي التشغيلي) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية على إدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة.

9. توجد علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ( $0.05 \leq a$ ) بين المؤشر المالي من خلال (نسبة العائد على الأصول) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وإدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة.

10. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ( $0.05 \leq a$ ) للمؤشر المالي من خلال (نسبة العائد على الأصول) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية على إدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة.

#### خامساً/ منهجية الدراسة:

في ضوء اعتماد المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية (اساس الاستحقاق) ودورها في إدارة المخاطر السيولة تعتمد الباحثان على المنهج الاستنباطي وذلك لتحديد دور استخدام المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في المصارف المدرجة في السوق العراق للاوراق المالية في إدارة المخاطر السيولة، وذلك من خلال استقراء المشاكل التي أفرزتها القائمي الدخل والمركز المالي. وعلى المنهج الوصفي التحليلي اعتماداً على بيانات المعلنة في صفحة سوق العراق للاوراق المالية، وذلك لإختبار الفرضية وتحديد مشاكل تطبيق القائمي الدخل والمركز المالي الى نتائج الدراسة وتوصياتها.

#### سادساً/ حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية: عينة من المصارف المدرجة في السوق العراق للاوراق المالية وعددها (11) مصرفاً.

2. الحدود الزمانية: القوائم المالية للأعوام (2011-2020).

#### سابعاً/ مصادر جمع البيانات الدراسة:

1. الجانب النظري: تتمثل مصادر الجانب النظري للدراسة بالبحوث العربية والأجنبية التي تتضمن الكتب والابحاث والاطارح والدوريات والمعلومات المنشورة على شبكة الانترنت.

2. الجانب العملي: تتمثل بالقوائم المالية لعينة (11) مصرفاً من المصارف المدرجة في السوق العراق للاوراق المالية للأعوام (2011-2020).

#### المحور الثاني: الجانب النظري

##### أولاً/ مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

تعد قائمة التدفق النقدي من القوائم المالية المهمة والتي تنص المعايير المحاسبية (IAS7) على ضرورة اعدادها وذلك لأنها توفر معلومات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات وكذلك الاستفادة من تلك المعلومات في تقييم الأداء الوحدات الاقتصادية (جبر وعبدالحاميد، 2017: 133)، وعندما تستخدم قائمة التدفقات النقدية مع البقية القوائم المالية تقدم المعلومات تجعل المستخدمين قادرين على تقييم التغييرات في صافي موجودات الوحدة الاقتصادية وهيكلها المالي (يتضمن السيولة والملاءة المالية) وقدرة الوحدة الاقتصادية

3. هل يوجد دور للمؤشر المالي من خلال (مؤشر النقدية التشغيلية) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في إدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة؟

4. هل يوجد دور للمؤشر المالي من خلال (نسبة التدفق النقدي التشغيلي) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في إدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة؟

5. هل يوجد دور للمؤشر المالي من خلال (نسبة العائد على الأصول) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في إدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة؟

#### ثانياً/ أهمية الدراسة:

1. تظهر الأهمية العلمية لدراسة باعتبارها الاولى في إقليم كردستان/العراق بحسب علم الباحثان، لنا فإن هذه الدراسة يمثل إضافة مهمة للمكتبة المحاسبية في جامعات الاقليم، كما أنه يفتح المجال للباحثين في دراسة المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ووانعكاسها على الأداء المي.

2. تأتي أهمية العملية للدراسة من خلال استعمال مؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية (الاساس النقدي) وما توفره من معلومات يمكن الاستفادة منها في اتخاذ قرارات الاستثمارية بشكل سليم.

3. طبيعة دور بين المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وإدارة المخاطر السيولة وما تتضمنه من معلومات يمكن ان تكون ملائمة لكل مستخدمي القوائم المالية.

#### ثالثاً/ اهداف الدراسة:

1. تسليط الضوء على أهمية وكيفية اعداد قائمة التدفقات النقدية.

2. اعطاء صورة عامة عن إدارة المخاطر السيولة.

3. بيان امكانية تحقيق المواءمة وربط وتحليل بين المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وإدارة المخاطر السيولة من خلال معدلاتها.

#### رابعاً/ الفرضيات الدراسة:

إستناداً لما سبق ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفروض الآتية:

1. توجد علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ( $0.05 \leq a$ ) بين المؤشر المالي من خلال (نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وإدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة.

2. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ( $0.05 \leq a$ ) للمؤشر المالي من خلال (نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية على إدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة.

3. توجد علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ( $0.05 \leq a$ ) بين المؤشر المالي من خلال (مؤشر دليل النشاط التشغيلي) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وإدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة.

4. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ( $0.05 \leq a$ ) للمؤشر المالي من خلال (مؤشر دليل النشاط التشغيلي) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية على إدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة.

5. توجد علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ( $0.05 \leq a$ ) بين المؤشر المالي من خلال (مؤشر النقدية التشغيلية) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وإدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة.

6. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ( $0.05 \leq a$ ) للمؤشر المالي من

يشملها تقرير المدقق (2016: 12). (Davis).

### 3. مرحلة الانتقال الى قائمة التدفقات النقدية :

في عام (1987) اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المعيار (95) الخاص بقائمة التدفقات النقدية والذي حل محل الرأي المحاسبي رقم (19) "قائمة التغيرات في المركز المالي" الصادر عن (APB) وركز على التغيرات في النقد بدلا من التغيرات في راس المال العامل وينبغي ان تمثل التدفقات النقدية المقبوضات والمدفوعات النقدية للشركة خلال المدة لكي توفر معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات وأنه ينبغي أن تحل محل قائمة تدفق الأموال (669: 2011). (Elliot & Elliot)، وفي عام (1992) ووفقاً للمعيار رقم (7) المعدل الصادر عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IAS7) بعرض القائمة باعتبارها جزء لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة المشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة، وقد أوصى المعيار بإعدادها بشكل يفصح عن حركة النقدية و النقدية المعادلة أو مصنفة حسب الأنشطة الرئيسية للوحدة الاقتصادية وهي الأنشطة التشغيلية، والأنشطة الاستثمارية، ثم الأنشطة التمويلية كما ترك للوحدة الاقتصادية أن تختار في إعدادها إما الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة (بابكر، 2014: 43)، أما في العراق فقد أصدر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية القاعدة المحاسبية رقم (7) في منتصف عام (1996)، ألزمت الوحدات الحكومية والشركات القطاع المختلط والشركات المساهمة العامة والخاصة وفروع الشركات والوحدات الاقتصادية الأجنبية العاملة في العراق والمصارف والوحدات الاقتصادية المالية إعداد قائمة التدفقات النقدية مبوبة حسب الأنشطة التي تقوم فيها الوحدة الاقتصادية، وفقاً لما جاء في هذه القاعدة كجزء مكمل للبيانات المالية السنوية (الزبيدي والعايدي، 2019: 378).

ويمكن القول بان قائمة التدفق النقدي لا يزال يتم إعداده باستخدام مفهوم رأس المال العامل، والذي ينص على أن مفهوم الأموال هو صافي رأس المال العامل لوحدة اقتصادية في وقت معين، وعندما يقتصر مفهوم الأموال على صافي رأس المال العامل وحده، إطار المعاملة المالية الذي يظهر في قائمة التغيرات، لن يتغير. يتم تضمين تلك التي تغير فقط صافي رأس المال العامل في المركز المالي وحيث لا تتضمن القائمة المعاملات المالية الأخرى التي تعتبر محممة نسبياً للتمويل ولكن ليس لها تأثير على صافي رأس المال العامل، مثل شراء أصل ثابت مقابل إصدار الأسهم العادية أو الممتازة.

### ثالثاً/ أسباب التحول من اساس الاستحقاق الى الاساس النقدي:

وفقاً لمبدأ الاساس الاستحقاق فإن الإيرادات والنفقات يتم الاعتراف بها عندما تتحقق بغض النظر عن تاريخ تسلم النقد أو سداده، ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية، ويفصح عنها في القوائم المالية في الفترات المالية الخاصة بها، على عكس الاساس النقدي الذي يعترف بالإيرادات والمصاريف عندما تقبض وتدفع فعلياً (المعموري، 2020: 20). ومن الأسباب الرئيسية لذلك أن المستثمرين والمحللين الماليين قد تأكدوا أن المحاسبة على أساس الاستحقاق قد أصبحت أبعد ما تكون عن التدفقات النقدية الأساسية بالوحدة، وأعلنوا أن المحاسبون يستخدمون العدد من أدوات توزيع الإيجابية (مثل الضرائب المؤجلة، الاندثار، اندثار الموجودات غير الملموسة)، ومن ثم فإن رقم صافي الدخل الذي يحسبون له لم يعد يوفر مؤشراً مقبولاً على المقدرة الكسبية للوحدة، وبالصورة ونفسها ولأن القوائم المالية لا تعترف بالتضخم فإن هناك العديد من المستخدمين الذين يبحثون عن المعيار الأكثر تجرداً مثل التدفق النقدي لتقويم مدى النجاح أو الفشل في العمليات، وعلاوة على ذلك، يعلن الآخرون أن مفهوم رأس المال العامل لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية لتلك التي يوفرها الأساس النقدي، حيث أن الإدارة السيئة

في التأثير على مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية لتتكيف مع الظروف والفرص المتاحة (قصي و منذر، 2018: 615).

أن هناك تعريفات متعددة لقائمة التدفقات النقدية منها:

يعرف (Carlson et al, 2015: 644) قائمة التدفقات النقدية هو "تقديم معلومات حول المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لوحدة الاقتصادية خلال فترة ما للمستخدمين الخارجيين للمعلومات المالية. يتم الإبلاغ عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تشتمل على النقد بتنسيق يقوم بتسوية الأرصدة النقدية في البداية والنهاية". ويشير (McLaney & Atrill, 2016: 205) الى قائمة التدفقات النقدية هو "ملخص من المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال فترة معينة، يتم تصنيف التدفقات النقدية إلى الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية، وإن مجموع صافي التدفقات النقدية هو صافي الزيادة أو النقص في النقدية أو المكافئات النقدية من النشاط خلال الفترة". بينما بين (Hoggett et al, 2018: 791) قائمة التدفقات النقدية هو "تقديم معلومات حول التغيرات في النقد والتدفق المعادل للوحدة الاقتصادية على مدى فترة زمنية. وهي مصممة لتمكين مستخدمي البيانات المالية للأغراض العامة من تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد النقد والتنبؤ بالمتطلبات النقدية المستقبلية".

وفقاً للتعريفات المذكورة أعلاه، فإن قائمة التدفقات النقدية، والتي تعرض التغير في الرصيد النقدي من بداية الفترة حتى نهاية العام، هي واحدة من البيانات المالية الأساسية التي يتم إعدادها في نهاية الفترة المالية وفقاً مع معيار المحاسبة الدولي (IAS7). كما تعكس التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الأنشطة الأساسية للوحدة الاقتصادية (الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية)، والإفصاح عن أسباب التغير في الرصيد النقدي، سواء كان زيادة أو نقصاناً، ويمكن استخدامه كإطار لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية عن الفترة المالية والقدرة على الاستفادة من الزيادة في الرصيد عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. حيث ينظر الخبراء الماليون إلى المعلومات على أنها تدفق نقدي ادعاء أكثر موثوقية من البيانات الأخرى أثناء اتخاذ الخيارات الإدارية والاستثمارية.

### ثانياً/ مراحل تطور قائمة التدفقات النقدية :

#### 1. مرحلة قائمة مصادر الأموال واستخدامها:

بدأت هذه المرحلة بتحليل مبسط أطلق عليه "قائمة من أين جاءت الأموال والى أين ذهبت" (Where- Got and where - Gone statement) إذ لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادات والتخفيضات في بنود قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وبعد سنوات عديدة تغير اسم هذه القائمة ليصبح "قائمة الأموال المخصصة" (The Fund Statement)، وفي عام (1961) واعترافاً من المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأهمية هذه القائمة، قام المعهد بتمويل بحث في هذا المجال نتج عنه إصدار دراسة الأبحاث المحاسبية (ARS) رقم (2) بعنوان "تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال المخصصة" (Flow analysis & Funds Flow Statement) (الساعدي، 2012: 38).

#### 2. مرحلة قائمة التغيرات في المركز المالي:

في عام (1971) أبطل مجلس المبادئ المحاسبية (APB) رأيهم السابق رقم (3)، وأصدر الرأي رقم (19) بعنوان "قائمة التغيرات في المركز المالي" (Reporting Changes in Financial Position) الذي يفرض القائمة لجميع الوحدات الاقتصادية التي تكشف عن القائمة دخل والميزانية العمومية كجزء من حساباتهم السنوية وبضرورة أن

الاستثمارية، التمويلية) (الحسنوي، 2018: 65-66)، وهذه القائمة تساعد المحلل على التعرف على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الوحدة الاقتصادية، وتقديم معلومات هامة عن أداء الوحدة الاقتصادية، ومن الممكن استخدامها في تحليل الائتمان وفي تقييم الموارد المالية للوحدة الاقتصادية، وفي تحليل البيانات المالية بيانات التدفق النقدي يمكن استخدامها لقياس جودة الأرباح وقياس التدفقات النقدية (طاهر، 2015: 17).

**ومن أهم المؤشرات التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم مخاطر السيولة يكون كما يأتي:**

#### 1. نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:

هي محاولة تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على إنتاج تدفقات نقدية تشغيلية كافية لتغطية احتياجاتها النقدية الرئيسية، وتحديد سداد الديون، واقتناء الموجودات، ودفع توزيعات الأرباح (أحمد، 2016: 52)، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كلما كان ذلك مفيد للوحدة الاقتصادية (فرحات، 2016: 75)، وتستخرج وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية}}{\text{الاحتياجات النقدية الأساسية التشغيلية}}$$

#### 2. مؤشر دليل النشاط التشغيلي:

يبين هذا المؤشر مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، ويعكس هذا المؤشر نتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً لأساس الاستحقاق وكما ناتج الأنشطة التشغيلية وفقاً لأساس النقدي (لعرجة ولكواغظ، 2019: 70)، وكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على جودة أرباح الوحدة الاقتصادية والعكس بالعكس (أحمد وصالح، 2016: 123)، وتستخرج وفق المعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر دليل النشاط} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة التشغيلية}}$$

#### 3. مؤشر النقدية التشغيلية:

وهو مؤشر يقارن أرباح المصرف مع التدفقات النقدية لمحاولة توفير قدرة المصرف في توليد صافي التدفقات النقدية التشغيلية (حلو، 2022: 121)، وتختلف هذا المؤشر في أنها تأخذ بعين الاعتبار عند اشتقاقها الفوائد والضرائب، وتسمى أيضاً بعائد التدفق النقدي وتعكس سياسة الوحدة الاقتصادية في الإنتاج والبيع مما يؤثر في مستوى السيولة لدى الوحدة الاقتصادية (جبياد، 2020: 173)، وتستخرج وفق المعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل التشغيلية}}$$

#### 4. نسبة التدفق النقدي التشغيلي:

تعتبر المبيعات النقدية مصدراً أساسياً للتدفقات النقدية الواردة للوحدة الاقتصادية، والحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يثبت كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل الوحدة الاقتصادية في تحصيل النقدية من عملاءها (أبو شمالة و السويركي، 2022: 99)، ولا تصلح هذه النسبة لتطبيقها على المصارف لعدم وجود مبيعات (درغام،

لحسابات القبض والحزون تؤدي إلى نقص في السيولة لا تظهره القائمة التي تركز على رأس المال العامل (كيسو والآخرون، 2009: 1225).

#### رابعاً/ أهمية قائمة التدفقات النقدية:

لقائمة التدفقات النقدي أهمية في نشاط الوحدات الاقتصادية والمصارف وتمثل في: 1. ان أهمية قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للأنشطة التشغيلية من خلال قدرتها على بيان مدى تغطية التدفقات النقدية الداخلة للتدفقات النقدية الخارجة اللازمة للتشغيل، فعندما يكون صافي التدفق النقدي موجباً مؤشراً جيداً على صدق ربحية الوحدة الاقتصادية، وهذا يساعد الوحدة الاقتصادية على معرفة قدرتها على توليد النقدية. 2. تبين أهمية قائمة التدفقات النقدية في نشاط التمويل وعمليات متعلقة بحقوق الملكية وعمليات التمويل ولاقتراض وتوزيعات الأرباح عندما يعطي المستخدم القوائم المالية صورة واضحة للقائمة المركز المالي في افصح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالتمويل وعملياتها وحد الاقصى للتمويل باللاقتراض، اذا تجاوزته يواجه مشكلة المالية، لانه قائمة التدفقات النقدية مقياساً لتغير النقدية خلال الفترة المحاسبية (زيتون، 2013: 41).

3. تقدم معلومات التدفقات النقدية قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل وتؤثر على اتخاذ القرار بطرق متعددة إذا استطاعت الوحدة الاقتصادية المنتظمة أن تجلب أموال أكثر من استخداماتها فإن المستثمر سيقوم بالوحدة الاقتصادية بأهمية أكثر من قيمة أصولها ومعداتها. 4. تقدم معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية عن فترة محدودة، ويساعد المستثمرين والدائنين والإداريين ومستخدمي القوائم المالية لتقييم مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها غير المتوقعة. 5. تظهر قائمة التدفقات النقدية في القدرة على مقارنة تقارير الأداء التشغيلي لمختلف وحدات الاقتصادية لأنه يحدد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحداث (حجاد، 2003: 149).

وبناء على ما تقدم يمكن القول بان التدفق النقدي كأحد أهم أجزاء التقرير السنوي وذلك لما توفرها هذه القائمة لصورة واضحة لسلامة العمليات المالية للوحدة الاقتصادية من خلال تفصيل مبلغ التدفقات النقدية داخل وخارج العمل ومعلومات عن مصادر النقد والنقد المعادل وكذلك الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تم الاضطلاع بها. بالإضافة الى تقييم وتقدير صياغة السياسة المالية لكل مساهم وجميع الأطراف المهتمة بالوحدة الاقتصادية وأنشطتها، بما في ذلك المديرين والمقرضين والمستثمرين والموردين، وتوفير معلومات حول قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح وإصدار ديون جديدة وقدرتها للوفاء بالتزاماتها وسداد ديونها.

#### خامساً/ تحليل التدفقات النقدية للتوصل الى اهم مؤشراتنا:

تعد المعلومات التي توفرها قائمة التدفق النقدي معلومات مكمله لما تقدمه قائمتي الدخل والمركز المالي، إذ تعد نقطة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وبالنتيجة فمن طريقها يمكن الاسترشاد والكشف عن مواطن القوة والضعف في الوحدة الاقتصادية عن طريق المعلومات التي تقدمها تلك القائمة، وهذه المعلومات يمكن استخدامها في استخلاص العديد من المؤشرات المالية، وان الأمور التي يجب البحث عنها ضمن قائمة التدفقات النقدية هي أن تكون التدفقات النقدية موجبة وكبيرة ومتزايدة مع الزمن، كذلك ينبغي التدقيق في الأنشطة الثلاثة الواردة في قائمة التدفقات النقدية (التشغيلية،

2008: 54)، وتستخرج وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التدفق النقدي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات التشغيلية}}$$

### 5. نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي:

يساعد هذه النسبة في تقييم ما اذا كان المصرف يحصل على تدفقات نقدية كافية من أصوله، أي يبين هذه النسبة مدى نجاح المصرف في توليد تدفقات نقدية تشغيلية من استثماراته في الأصول حيث ترغب المصارف بتوليد أكبر قدر من النقدية من أصولها (Norton et al, 2007: 211)، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المصرف في استخدام أصولها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل (حميدي، 2014: 72)، وتستخرج وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة العائد على الأصول من التدفق} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{اجمالي الأصول النقدي التشغيلي}}$$

### المحور الثالث: مدخل الى الإدارة لمخاطر السيولة أولاً/ إدارة مخاطر السيولة:

تتبع المصارف في ادارتها لمخاطر السيولة سياسة التنوع في مصادر الاموال ضمن أنواع التأمين المختلفة كما تركز على تحليل آجال استحقاق الأصول والخصومات لتحقيق التوافق ومراقبة مخاطر السيولة والفجوات كما تهتم بالاحتفاظ برصيد كاف من السيولة النقدية والأرصدة القابلة للتسييل لمواجهة الالتزامات المالية (فتني، 2015: 9)

عرف لجنة بازل إدارة مخاطر السيولة بأنها "قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الأصول والوفاء بالالتزامات في مواعيدها وبتكلفة معقولة" (برودي، 2019: 7)، أو "هي معالجة المخاطر عن طريق تلك الممارسات التي تقوم بها إدارة المصرف من اجل ربط احتياجات السيولة بالمصرف مع مصادرها الفعلية أو المحتملة لتفادي وقوع المصرف في مخاطر السيولة، حيث على المصرف أن يدير مخاطر السيولة بشكل سليم وبمواظبة تامة ويحافظ على مستوى كاف من السيولة تمكنه من التغلب على سلسلة الاحداث الضاغطة" (طبي، 2017: 37)، او بأنها "اصطلاح المصرف بتخطيط ورقابة السيولة من خلال التنبؤ بحجم التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وتحديد الفائض او العجز المحتمل في الرصيد النقدي للمصرف واتخاذ الاجراءات المناسبة تجاهه، إذ ان الكشف عن احتمال حدوث عجز والاستعداد لمواجهة يخدم هدف السيولة ويخفف خطرها" (الدعوي والمرسومي، 2016: 80).

### ثانياً/ إدارة المخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل (III) :

قدمت اتفاقية بازل (III) نوعين من المؤشرات، بحيث يرتبط احدهما بتقييم قدرة المصرف على الاحتفاظ بالسيولة في المدى القصير، ويرتبط نوع الثاني من هذه المؤشرات بتقييم قدرة المصرف على الاحتفاظ بالسيولة في المدى الطويل (شاهين والبغدادي، 2019: 10)، فعدم مقدرة على تحقيق حد الأدنى من السيولة الذي تتطلبه تلك المؤشرات قد يؤدي إلى زيادة المخاطر في السيولة التي يتعرض لها المصرف، مما يقود المصرف إلى قياس مخاطر السيولة التي يتعرض لها من خلال تحليل وتقييم مدى قدرته على تلبية الحد الأدنى التي تتطلبه تلك المؤشرات (المليجي والصايغ، 2012:

(1125).

تضمنت مقررات لجنة بازل (III) جزء من مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وهي الجزء اخاص بالسيولة، فقد صممت تلك المقررات التي تغطي السيولة وفقاً لمقررات بازل (III) إلى تطوير وتحسين قدرة القطاع المصرفي لضمان الصمود أم الصدمات السيولة العنيفة قصيرة الاجل، لتتواءم مع عمليات الإقراض طويلة الأجل وفقاً لمعايير للسيولة هما (العززي، 2019: 26):

1. نسبة التغطية السيولة: وهي تركز على الفترة القصير الأجل، بحيث لا تتجاوز نسبة الزيادة في التدفقات النقدية الخارجة للمصرف عن التدفقات الواردة فترة (30) يوم، ويهدف هذا المعيار إلى جعل المصرف يلبي بشكل ذاتي احتياجات السيولة في حال كان هناك أزمة في السيولة.

2. نسبة التمويل المستقرة الصافية: وهي تركز على الفترات متوسطة وطويلة الأجل للتمويل، ويهدف هذا المعيار بأن يوفر المصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته، بحيث تتوافق القروض التي تصل أجالها إلى أكثر من (12) شهر مع التمويل من مصادر ذات استحقاق مماثل بدلاً من عملية الإقراض قصيرة الأجل.

أصدرت لجنة بازل (III) في أيلول (2008) نشرة تحت عنوان "عوامل إدارة مخاطر السيولة الفعالة والاشراف عليها"، حيث تضمنت محتويات هذه النشرة عديد من الفقرات التي تمثل أساساً لإدارة مخاطر السيولة والتي تلزم المصارف للاسترشاد بها في إدارة مخاطر السيولة وهي (حمد وناجي، 2017: 408) و(بركاني، 2016، 50-52):

1. على إدارة المصرف أن يوفر تدابير رصينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة، ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من أصول وخصومات المصرف ومن البنود خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة.

2. على المصرف متابعة ومراقبة تعرضه لمخاطر السيولة والاحتياجات التمويلية بين الوحدات الاقتصادية أو بعين الاعتبار القيود الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة.

3. على المصرف أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات.

4. على المصرف إدارة أوضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الأصول المقيدة و الأصول غير المقيدة، وعليه مراقبة ظروف وقانونية الضمانات وامكانية التنفيذ عليه.

5. على المصرف تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة ولضمان بقاء الإنكشافات الحالية ضمن مستوى المخاطر المرغوب به.

### ثالثاً/ مؤشرات قياس مخاطر السيولة المصرفية:

تعد مؤشرات مخاطر السيولة من أولى المؤشرات التي تؤثر على النظام المالي أو أداء المصارف، لأن نقص أو السيولة الكافية يعكس في إنخفاض الودائع ويجبر المصارف على التخلص من بعض الأصول الأكثر أماناً الأكثر سيولة لمواجهة الديون المتزايدة وسيكون لإنخفاض حجم القروض بسبب زيادة المخاطر وأرتفاع أسعار الفائدة تأثير سلبي على النظام المالي بأكمله وبالتالي زعزعة استقراره (احمد وعباس، 2021: 206)، وان أهم مؤشرات قياس مخاطر السيولة التي تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف هي كالتالي:

بوصفه إحدى مؤشرات التدفقات النقدية وإدارة مخاطر السيولة.

الجدول رقم (1) معامل الارتباط بين نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية وإدارة المخاطر السيولة

إدارة المخاطر السيولة.		المتغير المعتمد
معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)	المتغير المستقل
0.025	0.795	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

\*\*العلاقة معنوية عند مستوى (Sig.  $\leq 0.05$ ) N= 110

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الإحصائي SPSS.

2. اختبار فرضية الثانية: تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة (نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية على إدارة المخاطر السيولة). تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الموضح في الجدول رقم (2) إلى عدم تأثير المتغير المستقل "نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية على المتغير المعتمد "إدارة المخاطر السيولة" وعلى النحو الآتي:

عدم وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية) في المتغير المستجيب أو المعتمد (إدارة مخاطر السيولة)، إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي (Sig.) المحسوبة (0.497) وهي أكبر من قيمة المستوى المعنوي الافتراضي الذي اعتمدهت الدراسة، وتدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (0.465) كانت أقل من قيمتها الجدولية والبالغة (3.93) وبدرجات حرية (109) مما يشير إلى عدم معنوية التأثير وعند مستوى (0.05). واستناداً إلى هذه النتيجة لا يمكن الاستنتاج بوجود تأثير لمتغير نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية على المتغير إدارة مخاطر السيولة الذي يشير إلى أن اعتماد المصارف المحوثة على تطبيق نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لا يؤثر في إدارة مخاطر السيولة كما وتشير نتائج التحليل على المستوى الكلي إلى الآتي:

في ضوء معادلة الانحدار تبين أن القيمة الثابتة (B0) والبالغة (4.274) وهذا يعني أن هناك حافزاً ضعيفاً لإدارة مخاطر السيولة وبمقدار (4.274) حتى لو كانت نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية مساوية للصفر. وعليه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن إدارة مخاطر السيولة لا تستمد خصائصها في مستويات قليلة من تطبيق نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية في المصارف المحوثة.

أما قيمة الميل الحدي (B1) فقد بلغت (4.456) وهي دلالة على أن تغيراً مقداره واحد (1) في متغير نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية يؤدي إلى تغير إدارة مخاطر السيولة المرهوبة بمقدار (4.456)، وهو تغير لا يمكن الاستناد إليه في تفسير تأثير المتغير المستقل (نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية) في المتغير المعتمد (إدارة مخاطر السيولة). وكانت قيمة (t) المحسوبة (0.682) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05).

أما قيمة (R2) فقد بلغت (0.004) التي تشير إلى أن ما نسبته (0.4%) من التغير الذي يحدث في إدارة مخاطر السيولة يعود إلى نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية، أي أن القيمة التفسيرية للمتغير المستقل فيما يحدث للمتغير المستجيب قد بلغت (0.4%)، كما تشير هذه النتيجة إلى أن النسبة التأثيرية المتبقية والبالغة (99.6%) تعود إلى متغيرات أخرى.

الجدول رقم (2) تحليل تأثير نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية على إدارة المخاطر السيولة

إدارة المخاطر السيولة				المتغير المعتمد
R2	F	B <sub>1</sub>	الثابت B0	المتغير المستقل
0.4%	0.465 Sig.(0.497)	4.456 t(0.682) Sig.(0.497)	4.274 t(1.384) Sig.(0.181)	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

مخاطر السيولة= النقد والارصدة لدى المصارف/ اجالي الأصول

تشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف والتي يواجه المصرف التزاماته المختلفة (حمد وناجي، 2017: 408).

مخاطر السيولة= النقد والاستثمارات قصيرة الاجل/ اجالي الأصول

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يمكن زيادة النقد والاستثمارات التي يواجه المصرف التزاماته المختلفة (قايدى وبن خزناجي، 2016: 83).

مخاطر السيولة= اجالي القروض/ اجالي الودائع

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصنيفها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤثر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة (فروحات وآخرون، 2018: 523).

مخاطر السيولة= الأصول المتداولة/ اجالي الودائع

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، لأن ذلك يعكس الزيادة في الأصول المتداولة التي يواجه المصرف إلتزاماته الأخرى (عبدالستار، 2012: 126-127).

مخاطر السيولة= استثمارات قصيرة الاجل/ اجالي الودائع

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة بعد ذلك يعكس زيادة الاستثمارات قصيرة الاجل التي يواجه بها المصرف التزاماته (المرسومي، 2017: 47).

#### المحور الرابع: الجانب التطبيقي للبحث

يهدف هذا المحور إلى تحليل نموذج الدراسة واختبار فرضياتها للتعرف على علاقات الارتباط والتأثير والتباين بين متغيرات الدراسة المستندة إلى الفرضيات الدراسة، والتحقق من اختبار الفرضيات من خلال استخدام عدد من الأساليب الإحصائية التي اختيرت لإجراء التحليل الإحصائي على متغيرات الدراسة، وعلى النحو الآتي:

1. اختبار الفرضية الأولى وتحليلها التي تنص على أنه "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى (a  $\leq 0.05$ ) بين المؤشر المالي من خلال (نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وإدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة". بينت نتائج تحليل معامل الارتباط بين متغيري الدراسة وبحسب المؤشرات الموضحة في الجدول (1) عدم وجود علاقة معنوية قوية وموجبة بين المتغيرين وعلى المستوى الكلي ومستويات عالية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين متغير "نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية" و"إدارة المخاطر السيولة" إلى (0.025) وعند مستوى معنوي (0.05)، وبلغت القيمة الاحتمالية إلى (Sig.= 0.795) إذ تؤكد هذه النتيجة على أن هنالك تلازماً بين المتغيرين مما لا يمكن الاستنتاج أن فعالية نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية في المصارف ولها عدم علاقة مع إدارة مخاطر السيولة، وبهذا لم تحقق صحة الفرضية الأولى على عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

السيولة لا تعتمد خصائصها في مستويات قليلة ومن وجود مؤشر دليل النشاط التشغيلي في المصارف المبحوثة.

أما قيمة الميل الحدي (B1) فقد بلغت (0.083) وهي دلالة على أن تغيراً مقداره واحد (1) في متغير مؤشر دليل النشاط التشغيلي يؤدي إلى تغير إدارة مخاطر السيولة بمقدار (0.085)، وهو تغير ضعيف ولا يمكن الاستناد إليه في تفسير التأثير للمتغير المستقل (مؤشر دليل النشاط التشغيلي) في المتغير المعتمد (إدارة مخاطر السيولة)، وكانت قيمة (t) المحسوبة (1.749) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05).

أما قيمة (R2) فقد بلغت (0.028) التي تشير إلى أن ما نسبته (2.8%) من التغير الذي يحدث في إدارة مخاطر السيولة يعود إلى مؤشر دليل النشاط التشغيلي، أي أن القيمة التفسيرية للمتغير المستقل فيما يحدث للمتغير المستجيب قد بلغت (2.8%)، كما تشير هذه النتيجة إلى أن النسبة التأثيرية المتبقية والبالغة (97.2%) تعود إلى متغيرات أخرى.

الجدول (4) تحليل تأثير مؤشر دليل النشاط التشغيلي في إدارة مخاطر السيولة

إدارة مخاطر السيولة				المتغير المعتمد المتغير المستقل
R <sup>2</sup>	F	B <sub>1</sub>	الثابت B <sub>0</sub>	
%2.8	3.060 Sig.(0.083)	0.085 t(1.749) Sig.(0.083)	5.992 t(3.473) Sig.(0.001)	مؤشر دليل النشاط الشغيلي

\*\* معنوية عالية عندما تكون القيمة الاحتمالية (Sig. ≤ 0.05)

N= 110 F<sub>(109)</sub> = 3.93

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

وبذلك فإن نتائج تحليل التأثير في المستوى الجزئي لا تدعم نتائج تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة، وعليه يتم رفض الفرضية الرابعة التي تنص على أنه "يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى (a ≤ 0.05) للمؤشر المالي من خلال (مؤشر دليل النشاط التشغيلي) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في إدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة".

5. اختبار الفرضية الخامسة وتحليلها التي تنص على أنه "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى (a ≤ 0.05) بين المؤشر المالي من خلال (مؤشر النقدية التشغيلية) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وإدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة".

بينت نتائج تحليل معامل الارتباط بين متغيري الدراسة وبحسب المؤشرات الموضح في الجدول (5) وجود علاقة معنوية قوية وموجبة بين المتغيرين وعلى المستوى الكلي وبمستويات عالية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين متغير "مؤشر النقدية التشغيلية" و"إدارة مخاطر السيولة" إلى (0.746\*\*) وعند المستوى المعنوي (0.05)، وبلغت القيمة الاحتمالية إلى (Sig.= 0.000) إذ تؤكد هذه النتيجة على أن هنالك تلازماً بين المتغيرين مما يمكن الاستنتاج أن وجود مؤشر النقدية التشغيلية في المصارف لها علاقة مع إدارة مخاطر السيولة، وبهذا تحققت صحة الفرضية الخامسة على وجود علاقة معنوية بين مؤشر النقدية التشغيلية كونه إحدى مؤشرات التدفقات النقدية وإدارة مخاطر السيولة.

الجدول (5) معامل الارتباط بين مؤشر النقدية التشغيلية وإدارة مخاطر السيولة

إدارة مخاطر السيولة		المتغير المعتمد المتغير المستقل
القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل الارتباط	
0.000	0.746**	مؤشر النقدية التشغيلية

\*\*العلاقة معنوية عند مستوى (Sig. ≤ 0.05) N= 110

\*\* معنوية عالية عندما تكون القيمة الاحتمالية (Sig. ≤ 0.05)

N= 110 F (109) = 3.93

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

ولذلك فإن نتائج تحليل التأثير في المستوى الجزئي لا تدعم نتائج تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة، وعليه يتم رفض الفرضية الثانية التي تنص على أنه "يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى (a ≤ 0.05) للمؤشر المالي من خلال (نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في إدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة".

3. اختبار الفرضية الثالثة وتحليلها التي تنص على أنه "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى (a ≤ 0.05) بين المؤشر المالي من خلال (مؤشر دليل النشاط التشغيلي) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وإدارة المخاطر المتمثلة بالسيولة".

بينت نتائج تحليل معامل الارتباط بين متغيري الدراسة وبحسب المؤشرات الموضحة في الجدول (3) وجود علاقة معنوية قوية وموجبة بين المتغيرين وعلى المستوى الكلي وبمستويات عالية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين متغير "مؤشر دليل النشاط التشغيلي" و"إدارة المخاطر السيولة" إلى (0.739\*\*) وعند مستوى معنوي (0.05)، وبلغت القيمة الاحتمالية إلى (Sig. = 0.000) إذ تؤكد هذه النتيجة على أن هنالك تلازماً بين المتغيرين مما يمكن الاستنتاج أن فعالية المؤشر دليل النشاط التشغيلي في المصارف ولها علاقة مع إدارة مخاطر السيولة، وبهذا تحققت صحة الفرضية الثالثة على وجود علاقة معنوية بين مؤشر دليل النشاط التشغيلي بوصفه إحدى مؤشرات التدفقات النقدية وإدارة مخاطر السيولة.

الجدول (3) معامل الارتباط بين مؤشر دليل النشاط التشغيلي وإدارة مخاطر السيولة

إدارة مخاطر السيولة		المتغير المعتمد المتغير المستقل
القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل الارتباط	
0.000	0.739**	مؤشر دليل النشاط التشغيلي

\*\*العلاقة معنوية عند مستوى (Sig. ≤ 0.05) N= 110

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الإحصائي SPSS.

4. اختبار فرضية الرابعة: تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة (مؤشر دليل النشاط التشغيلي على إدارة المخاطر السيولة). تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الموضح في الجدول رقم (4) إلى عدم تأثير المتغير المستقل "مؤشر دليل النشاط التشغيلي على المتغير المعتمد "إدارة المخاطر السيولة" وعلى النحو الآتي:

عدم وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (مؤشر دليل النشاط التشغيلي) في المتغير المستجيب أو المعتمد (إدارة مخاطر السيولة) وفي مستوى المؤشر الكلي، إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي (Sig.) المحسوبة (0.083) وهي أكبر من قيمة المستوى المعنوي الافتراضي الذي اعتمده الدراسة، وتدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (3.060) كانت أقل من قيمتها الجدولية والبالغة (3.93) وبدرجات حرية (109) مما يشير إلى عدم معنوية التأثير وعند مستوى (0.05). واستناداً إلى هذه النتيجة لا يمكن استنتاج تأثير المتغير مؤشر دليل النشاط التشغيلي في متغير إدارة مخاطر السيولة والذي يشير إلى أن فعالية المؤشر دليل النشاط التشغيلي في المصارف المبحوثة لا يؤثر في إدارة مخاطر السيولة كما وتشير نتائج التحليل على المستوى الكلي إلى الآتي:

في ضوء معادلة الانحدار تبين أن القيمة الثابتة (B0) والبالغة (5.992) وهذا يدل على أن هناك حافزاً ضعيفاً لإدارة مخاطر السيولة ومقدار (5.992) حتى لو كانت مؤشر دليل النشاط التشغيلي مساوياً للصفر. وعليه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن إدارة مخاطر

معنوية عند مستوى ( $0.05 \leq a$ ) بين المؤشر المالي من خلال (نسبة التدفق النقدي التشغيلي) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وإدارة المخاطر المثلثة بالسيولة".  
بينت نتائج تحليل معامل الارتباط بين متغيري الدراسة وبحسب المؤشرات الموضح في الجدول (7) من وجود علاقة معنوية قوية وموجبة بين المتغيرين وعلى المستوى الكلي ومستويات عالية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين متغير "نسبة التدفق النقدي التشغيلي" و"إدارة مخاطر السيولة" إلى ( $0.891^{**}$ ) وعند المستوى المعنوي ( $0.05$ )، وبلغت القيمة الاحتمالية إلى ( $\text{Sig.} = 0.000$ ) إذ تؤكد هذه النتيجة أن هنالك تلازماً بين المتغيرين مما يمكن الاستنتاج أن وجود نسبة التدفق النقدي التشغيلي في المصارف لها علاقة مع إدارة مخاطر السيولة، وهذا تحققت صحة الفرضية السابعة على وجود علاقة معنوية بين نسبة التدفق النقدي التشغيلي كونه إحدى مؤشرات التدفقات النقدية وإدارة مخاطر السيولة.

الجدول (7) معامل الارتباط بين متغير نسبة التدفق النقدي التشغيلي وإدارة مخاطر السيولة

إدارة مخاطر السيولة		المتغير المعتمد
القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل الارتباط	المتغير المستقل
0.000	0.891**	نسبة التدفق النقدي التشغيلي

\*\*العلاقة معنوية عند مستوى ( $\text{Sig.} \leq 0.05$ ) N= 110

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

8. اختبار فرضية الثامنة: تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة (نسبة التدفق النقدي التشغيلي على إدارة المخاطر السيولة). تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الموضح في الجدول رقم (8) الى تأثير المتغير المستقل "نسبة التدفق النقدي التشغيلي" على المتغير المعتمد "إدارة المخاطر السيولة" وعلى النحو الآتي:

-وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (نسبة التدفق النقدي التشغيلي) في المتغير المستجيب أو المعتمد (إدارة مخاطر السيولة) وفي مستوى المؤشر الكلي، إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي ( $\text{Sig.}$ ) المحسوبة ( $0.020$ ) وهي أقل بكثير من قيمة المستوى المعنوية الافتراضي الذي اعتمده الدراسة، وتدعمه قيمة ( $F$ ) المحسوبة والبالغة ( $5.534$ ) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة ( $3.93$ ) وبدرجات حرية ( $109$ ) مما يشير إلى معنوية التأثير وعند مستوى ( $0.05$ ). واستناداً إلى هذه النتيجة يمكن الاستنتاج بأن هناك تأثيراً لمتغير نسبة التدفق النقدي التشغيلي في المتغير المعتمد إدارة مخاطر السيولة الذي يشير إلى أن نسبة التدفق النقدي التشغيلي في المصارف المبحوثة يؤثر في إدارة المخاطر السيولة كما وتشير نتائج التحليل على المستوى الكلي إلى الآتي:

-في ضوء معادلة الانحدار تبين أن القيمة الثابتة ( $B_0$ ) والبالغة ( $5.842$ ) تدل على أن هناك وجوداً لإدارة مخاطر السيولة وبمقدار ( $5.842$ ) حتى لو كان نسبة التدفق النقدي التشغيلي مساوياً للصفر. وعليه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن إدارة مخاطر السيولة تستخدم خصائصها في مستويات عالية من نسبة التدفق النقدي التشغيلي في المصارف المبحوثة.

-أما قيمة الميل الحدي ( $B_1$ ) فقد بلغت ( $1.006$ ) وهي دلالة على أن تغيراً مقداره واحد ( $1$ ) في متغير نسبة التدفق النقدي التشغيلي يؤدي إلى تغير إدارة مخاطر السيولة بمقدار ( $1.006$ )، وهو تغير كبير يمكن الاستناد إليه في تفسير التأثير للمتغير المستقل (نسبة التدفق النقدي التشغيلي) في المتغير المعتمد (إدارة المخاطر السيولة)، وكانت قيمة ( $t$ ) المحسوبة ( $2.352$ ) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي ( $0.05$ ).

-أما قيمة ( $R^2$ ) فقد بلغت ( $0.049$ ) وتشير إلى أن ما نسبته ( $4.9\%$ ) التغير الذي يحدث في إدارة مخاطر السيولة يعود إلى نسبة التدفق النقدي التشغيلي، أي أن القيمة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

6. اختبار فرضية السادسة: تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة (مؤشر النقدية التشغيلية على إدارة المخاطر السيولة). تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الموضحة في الجدول رقم (6) إلى عدم تأثير المتغير المستقل "مؤشر النقدية التشغيلية" على المتغير المعتمد "إدارة المخاطر السيولة" وعلى النحو الآتي:

- عدم وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (مؤشر النقدية التشغيلية) في المتغير المستجيب أو المعتمد (إدارة مخاطر السيولة) وفي مستوى المؤشر الكلي، إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي ( $\text{Sig.}$ ) المحسوبة ( $0.082$ ) وهي أكبر من قيمة المستوى المعنوي الافتراضي الذي اعتمده الدراسة، وتدعمه قيمة ( $F$ ) المحسوبة والبالغة ( $3.076$ ) كانت أقل من قيمتها الجدولية والبالغة ( $3.93$ ) وبدرجات حرية ( $109$ ) مما يشير إلى عدم معنوية التأثير وعند مستوى ( $0.05$ ). واستناداً إلى هذه النتيجة لا يمكن الاستنتاج بأن هناك تأثيراً لمتغير مؤشر النقدية التشغيلية في المتغير إدارة مخاطر السيولة الذي يشير إلى أن مؤشر النقدية التشغيلية في المصارف المبحوثة لا يؤثر في إدارة مخاطر السيولة كما وتشير نتائج التحليل على المستوى الكلي إلى الآتي:

-في ضوء معادلة الانحدار تبين أن القيمة الثابتة ( $B_0$ ) والبالغة ( $5.941$ ) تدل على أن هناك حافزاً ضعيفاً لإدارة مخاطر السيولة وبمقدار ( $5.941$ ) حتى لو كان مؤشر النقدية التشغيلية مساوياً للصفر. وعليه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن إدارة مخاطر السيولة لا تستخدم خصائصها في مستويات قليلة من وجود مؤشر النقدية التشغيلية في المصارف المبحوثة.

-أما قيمة الميل الحدي ( $B_1$ ) فقد بلغت ( $0.070$ ) وهي دلالة على أن تغيراً مقداره واحد ( $1$ ) في متغير مؤشر النقدية التشغيلية يؤدي إلى تغير إدارة مخاطر السيولة بمقدار ( $0.070$ )، وهو تغير قليلاً إذ لا يمكن الاستناد عليه في تفسير التأثير للمتغير المستقل (مؤشر النقدية التشغيلية) في المتغير المعتمد (إدارة مخاطر السيولة)، وكانت قيمة ( $t$ ) المحسوبة ( $1.754$ ) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي ( $0.05$ ).

-أما قيمة ( $R^2$ ) فقد بلغت ( $0.028$ ) تشير إلى أن ما نسبته ( $2.8\%$ ) من التغير الذي يحدث في إدارة مخاطر السيولة يعود إلى مؤشر النقدية التشغيلية، أي أن القيمة التفسيرية للمتغير المستقل فيما يحدث للمتغير المستجيب بلغت ( $2.8\%$ )، كما تشير هذه النتيجة إلى أن النسبة التأثيرية المتبقية والبالغة ( $97.8\%$ ) تعود إلى متغيرات أخرى.

الجدول (6) تحليل تأثير مؤشر النقدية التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة

المتغير المستقل	إدارة مخاطر السيولة			المتغير المعتمد
	$R^2$	F	$B_1$	الثابت- $B_0$
مؤشر النقدية التشغيلية	2.8%	3.076 Sig.(0.082)	0.070 t(1.754) Sig.(0.082)	5.941 t(3.473) Sig.(0.001)

\*\* معنوية عالية عندما تكون القيمة الاحتمالية ( $\text{Sig.} \leq 0.05$ )

N= 110 F<sub>(109)</sub> = 3.93

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

وبذلك فإن نتائج تحليل التأثير في المستوى الجزئي لا تدعم نتائج تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة، وعليه يتم رفض الفرضية السادسة التي تنص على أنه "يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ( $0.05 \leq a$ ) للمؤشر المالي من خلال (مؤشر النقدية التشغيلية) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية على إدارة المخاطر المثلثة بالسيولة".

7. اختبار الفرضية السابعة وتحليلها التي تنص على أنه "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة



نسبة العائد على الأصول في المتغير المعتمد إدارة مخاطر السيولة الذي يشير إلى أن نسبة العائد على الأصول في المصارف المبحوثة يؤثر في إدارة مخاطر السيولة كما وتشير نتائج التحليل على المستوى الكلي إلى الآتي:

في ضوء معادلة الانحدار تبين أن القيمة الثابتة (B0) والبالغة (5.799) تدل على أن هناك وجود إدارة مخاطر السيولة وبمقدار (5.799) حتى لو كان نسبة العائد على الأصول مساوياً للصفر. وعليه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن إدارة مخاطر السيولة تستمد خصائصها في مستويات عالية من نسبة العائد على الأصول في المصارف المبحوثة. أما قيمة الميل الحدي (B1) فقد بلغت (31.417) وهي دلالة على أن تغيراً بمقداره واحد (1) في متغير نسبة العائد على الأصول يؤدي إلى إدارة مخاطر السيولة بمقدار (31.417). وهو تغير كبير يمكن الاستناد إليه في تفسير التأثير للمتغير المستقل (نسبة العائد على الأصول) في المتغير المعتمد (إدارة مخاطر السيولة)، وكانت قيمة (t) المحوسبة (2.739) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05).

أما قيمة (R2) بلغت (0.065) تشير إلى أن ما نسبته (6.5%) التغير الذي يحدث في إدارة مخاطر السيولة يعود إلى نسبة العائد على الأصول، أي أن القيمة التفسيرية للمتغير المستقل فيما يحدث للمتغير المستجيب التي بلغت (6.5%)، كما تشير هذه النتيجة إلى أن النسبة التفسيرية المتبقية والبالغة (93.5%) تعود إلى متغيرات أخرى.

الجدول رقم (10) تحليل تأثير نسبة العائد على الأصول في إدارة مخاطر السيولة

إدارة مخاطر السيولة				المتغير المعتمد المتغير المستقل
R <sup>2</sup>	F	B <sub>1</sub>	الثابت- B <sub>0</sub>	
6.5%	7.504 Sig.(0.007)	t(2.739) Sig.(0.007)	t(3.455) Sig.(0.001)	نسبة العائد على الأصول

\*\* معنوية عالية عندما تكون القيمة الاحتمالية (Sig. ≤ 0.05)

$$N = 110 \quad F_{(109)} = 3.93$$

#### المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

وبذلك فإن نتائج تحليل التأثير في المستوى الجزئي تدعم بقوة نتائج تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة، وعليه يتم قبول الفرضية العاشرة التي تنص على أنه "يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى (a ≤ 0.05) للمؤشر المالي من خلال (نسبة العائد على الأصول) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية على إدارة مخاطر السيولة".

#### المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

##### أولاً/ الاستنتاجات

1. تعد قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تفسر المركز المالي ونتائج أعمالها للوحدات الاقتصادية، كما أن التوجهات المحاسبية الدولية تنصب على هذه القائمة كونها توفر معلومات مالية دقيقة وذلك لاعتمادها على الأساس النقدي.
2. إن قائمة التدفقات النقدية يتم إعدادها على الأساس النقدي، الذي يهتم بالدفع الفعلي للنقد والقبض الفعلي، بغض النظر عن أساس الاستحقاق المبني على مبدأ المقابلة.
3. تبين من نتائج الدراسة الميدانية وعدم وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية) على المتغير التابع (إدارة المخاطر السيولة) وعلى مستوى المؤشر الكلي، ولا يدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (0.465) كانت أقل من قيمتها الجدولية والبالغة (3.93) وفسرت نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية ما نسبته (0.4%) من التباين الحاصل في إدارة المخاطر السيولة، وهذا ما أوضحه معامل التحديد (R2)، وتشير قيمة معامل الميل الحدي (B1) التي بلغت (4.456) إلى أن التغير في

التفسيرية للمتغير المستقل فيما يحدث للمتغير المستجيب قد بلغت (4.9%)، كما تشير هذه النتيجة إلى أن النسبة التفسيرية المتبقية والبالغة (95.2%) تعود إلى متغيرات أخرى.

الجدول (8) تحليل تأثير نسبة التدفق النقدي التشغيلي في إدارة مخاطر السيولة

إدارة مخاطر السيولة				المتغير المعتمد المتغير المستقل
R <sup>2</sup>	F	B <sub>1</sub>	الثابت- B <sub>0</sub>	
4.9%	5.534 Sig.(0.020)	t(2.352) Sig.(0.020)	t(3.451) Sig.(0.001)	نسبة التدفق النقدي التشغيلي

\*\* معنوية عالية عندما تكون القيمة الاحتمالية (Sig. ≤ 0.05)

$$N = 110 \quad F_{(109)} = 3.93$$

#### المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

وبذلك فإن نتائج تحليل التأثير في المستوى الجزئي تدعم بقوة نتائج تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة، وعليه يتم قبول الفرضية الثامنة التي تنص على أنه "يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى (a ≤ 0.05) للمؤشر المالي من خلال (نسبة التدفق النقدي التشغيلي) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية على إدارة المخاطر الممتثلة بالسيولة".

9. اختبار الفرضية التاسعة وتحليلها التي تنص على أنه "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى (a ≤ 0.05) بين المؤشر المالي من خلال (نسبة العائد على الأصول) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وإدارة المخاطر الممتثلة بالسيولة".

بينت نتائج تحليل معامل الارتباط بين متغيري الدراسة وبموجب المؤشرات الموضح في الجدول (9) وجود علاقة معنوية قوية وموجبة بين المتغيرين وعلى المستوى الكلي وبمستويات عالية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين متغير "نسبة العائد على الأصول" و"إدارة مخاطر السيولة" إلى (0.890\*\*) وعند المستوى المعنوي (0.05)، وبلغت القيمة الاحتمالية إلى (Sig. = 0.000) إذ تؤكد هذه النتيجة أن هنالك تلازماً بين المتغيرين مما يمكن الاستنتاج أن وجود نسبة العائد على الأصول في المصارف لها علاقة مع إدارة مخاطر السيولة، وهذا تحققت صحة الفرضية السابعة على وجود علاقة معنوية بين نسبة العائد على الأصول كونه إحدى مؤشرات التدفقات النقدية وإدارة مخاطر السيولة.

جدول رقم (9) جدول معامل الارتباط بين متغير نسبة العائد على الأصول وإدارة المخاطر السيولة

إدارة مخاطر السيولة		المتغير المعتمد المتغير المستقل
القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل الارتباط	
0.000	0.890**	نسبة العائد على الأصول

\*\* العلاقة معنوية عند مستوى (Sig. ≤ 0.05)

#### المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

10. اختبار فرضية العاشرة: تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة (نسبة العائد على الأصول على إدارة المخاطر السيولة). تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الموضح في الجدول رقم (10) إلى تأثير المتغير المستقل "نسبة العائد على الأصول على المتغير المعتمد "إدارة المخاطر السيولة" وعلى النحو الآتي:

-وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (نسبة العائد على الأصول) في المتغير المستجيب أو المعتمد (إدارة مخاطر السيولة) وعلى مستوى المؤشر الكلي، إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي (Sig.) المحسوبة (0.007) وهي أقل بكثير من قيمة مستوى المعنوي الافتراضي الذي اعتمده الدراسة، وتدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (7.504) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.93) ودرجات حرية (109) مما يشير إلى معنوية التأثير وعند مستوى (0.05). واستناداً إلى هذه النتيجة يمكن الاستنتاج بأن هناك تأثيراً للمتغير

القرارات المناسبة، بالإضافة إلى معالجة مواطن الخلل المتسببة في حصول بعض المصارف العينة على تدفقات نقدية سالبة، كما توصي بإجراء المزيد من البحوث الأخرى ذات العلاقة لإجراء موضوع إدارة المخاطر السيولة.

2. العمل على استعمال النسب المالية المستندة على أساس الاستحقاق (قائمة الدخل) والنسب المالية المستندة إلى الأساس النقدي (قائمة التدفقات النقدية) جنباً إلى جنب عند تقييم إدارة المخاطر في المصارف على وجه الخصوص.

3. ضرورة التركيز على إعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف والزامية إعدادها وفق المعايير المحاسبية.

4. ضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية كإحدى القوائم المالية المستخدمة في توفير أساس صلب لعملية المقارنة بين أداء المصارف أو لمقارنة أداء المصرف نفسها في فترات مالية متتالية.

#### المصادر

1. أبو شالة، سامي نصر والسوريكي، هاني جودت (2022). "أثر مؤشرات قائمة التدفقات النقدية على التغير في القيمة السوقية للشركات الصناعية المدرجة ببورصة فلسطين"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (17)، العدد (59)، ص ص (109-92).
2. احمد، ضحى ذياب وعباس صبحي حسون (2021). "تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية (FSL) في العراق للمدة (2019-2005)", مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (129)، ص ص (224-203).
3. أحمد، ماجدة عبدالمجيد وصالح، هلال يوسف (2016). "استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي"، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية السودانية (2012-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (17)، العدد (2)، ص ص (135-113).
4. أحمد، محمد يوسف عبد المجيد (2016). "مقاييس الأداء المالي المبنية على التدفقات النقدية وأثرها في قرارات منح الإئتمان المصرفي"، دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المنشورة.
5. باكر، بشير بكرى عييب (2014). "جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها وأثرها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتمويلية"، دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، اطروحة دكتوراه في المحاسبة مقدمة إلى مجلس كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، منشورة.
6. بركاني، سميرة (2016). "إدارة المخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية" دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- عين البيضاء، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، أم البواقي، الجزائر، المنشورة.
7. برودى، نعيمة (2019). "إدارة السيولة في البنوك الاسلامية التحديات والأدوات"، المؤتمر الدولي الخامس عشر حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية المنظم يومي (17) و(18) ديسمبر (2019) بجامعة الشلف الجزائر.
8. جبر، شذى عبدالحسين وعبدالمجيد، ساره عبدالمالك (2017). "تحليل جودة سيولة المصارف باستخدام قائمة التدفقات النقدية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى تغير في (إدارة المخاطر السيولة) بمقدار (4.456)، وكانت قيمة (t) المحسوبة (0.682) وهي قيمة معنوية ضعيفة جداً عند المستوى المعنوي (0.05)، كما هو مبين في الجدول رقم (2).

4. تبين من نتائج الدراسة عدم وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (مؤشر دليل النشاط التشغيلي) على المتغير التابع (إدارة المخاطر السيولة) إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي (Sig.) المحسوبة (0.083) وهي ليس بأقل من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي والذي اعتمده الدراسة، وفسرت مؤشر دليل النشاط التشغيلي ما نسبته (2.8%) من التباين الحاصل في إدارة المخاطر السيولة، وهذا ما أوضحته قيمة معامل التحديد (R2)، وتشير قيمة معامل (B1) التي بلغت (0.083) وهي دلالة على أن تغيراً مقداره واحد (1) في متغير مؤشر دليل النشاط التشغيلي يؤدي إلى تغير إدارة المخاطر السيولة بمقدار (0.085) وهي ضعيفة جداً، وكانت قيمة (t) المحسوبة (1.749) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05)، كما هو مبين في الجدول رقم (4).

5. تبين من نتائج الدراسة عدم وجود تأثير معنوي لمؤشر النقدية التشغيلية على إدارة المخاطر السيولة إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي (Sig.) المحسوبة (0.082) وهي ليس بتقليل من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي والذي اعتمده الدراسة، وفسرت مؤشر النقدية التشغيلية ما نسبته (2.8%) من التباين الحاصل في إدارة المخاطر السيولة، وهذا ما أوضحته قيمة معامل التحديد (R2)، وتشير قيمة معامل (B1) التي بلغت (0.070) وهي دلالة على أن تغيراً مقداره واحد (1) في متغير مؤشر النقدية التشغيلية يؤدي إلى تغير إدارة المخاطر السيولة بمقدار (0.070)، وكانت قيمة (t) المحسوبة (1.754) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05)، كما هو مبين في الجدول رقم (6).

6. تبين من نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي لنسبة التدفق النقدي التشغيلي على إدارة المخاطر السيولة إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي (Sig.) المحسوبة (0.020) وهي قليلة نسبياً من قيمة المستوى المعنوي الافتراضي والذي اعتمده الدراسة، وفسرت نسبة التدفق النقدي التشغيلي ما نسبته (4.9%) من التباين الحاصل في إدارة المخاطر السيولة، وهذا ما أوضحته قيمة معامل التحديد (R2)، وتشير قيمة معامل (B1) التي بلغت (1.006) وهي دلالة على أن تغيراً مقداره واحد (1) في متغير نسبة التدفق النقدي التشغيلي يؤدي إلى تغير إدارة المخاطر السيولة بمقدار (1.006)، وكانت قيمة (t) المحسوبة (2.352) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05)، كما هو مبين في الجدول رقم (8).

7- تبين من نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي لنسبة العائد على الأصول على إدارة المخاطر السيولة إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي (Sig.) المحسوبة (0.007) وهي قليلة نسبياً من قيمة المستوى المعنوي الافتراضي والذي اعتمده الدراسة، وفسرت نسبة العائد على الأصول ما نسبته (6.5%) من التباين الحاصل في إدارة المخاطر السيولة، وهذا ما أوضحته قيمة معامل التحديد (R2)، وتشير قيمة معامل (B1) التي بلغت (31.417) وهي دلالة على أن تغيراً مقداره واحد (1) في متغير نسبة العائد على الأصول يؤدي إلى تغير إدارة المخاطر السيولة بمقدار (31.417)، وكانت قيمة (t) المحسوبة (2.739) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05)، كما هو مبين في الجدول رقم (10).

#### ثانياً/ التوصيات:

1. ضرورة اهتمام إدارة المصارف والمستثمرين الحاليين والمحتملين ومؤشرين التدفق النقدي التشغيلي والعائد على الأصول لتقييم إدارة المخاطر السيولة من أجل التحسين واتخاذ

المحاسبى لمخاطر السيولة بالبنوك التجارية في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل 3 والمعيار "IFRS 9"، دراسة تطبيقية، مجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد (3)، العدد (1)، ص ص (1-40).

21. طاهر، احمد غازي (2015). "مدى استخدام أدوات التحليل المالي في اعداد الموازنات التخطيطية"، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية إدارة المال والاعمال، جامعة آل البيت، الاردن، المنشورة.

22. طبي، عائشة (2017). "إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك"، دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة (2008-2014)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، المنشورة .

23. عبدالستار، رجا رشيد (2012). "تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (31)، ص ص (115-132).

24. العززي، سعد محمد خليف (2019). "دور لجان التدقيق في إدارة المخاطر السيولة في البنوك التجارية الكويتية"، رسالة ماجستير مقدمة في مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، المنشورة.

25. فنتي، فريال وريدة (2015). "أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة"، دراسة قياسية و تحليلية لعينة من شركات التأمين الجزائرية- للفترة (2009-2013)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المنشورة.

26. فرحات، نسرين (2016). "أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، دراسة حالة مؤسسة البناء والعمران أم البواقي رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، الجزائر، المنشورة.

27. فروحات، حدة، زرقون، عمر الفاروق وبن ساحة، علي (2018). "إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية"، دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2011-2016)، مجلة الباحث، المجلد (18)، العدد (1)، ص ص (521-534).

28. قايدى، خميسي وبن خزناحي، أمينة (2016). "قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية"، حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية(ABC)، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد (3)، العدد (1)، ص ص (75-101).

29. قصي، صفوان ومنذر، سمر (2018). "قياس المخاطر و دورها في اعداد قائمة التدفقات النقدية المستهدفة و ترشيد القرارات الادارية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (24)، العدد (109)، ص ص (612-628).

30. كيسو، دونالد، وويجانت، جيري (2009). "الحاسبة المتوسطة /الجزء الثاني"، الطبعة الثانية، تعريب احمد حامد حجاج، دار المرخ للنشر.

31. لعريجة، شياء ولكواخط، أحلام (2019). "دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة مؤسسة الكاتمية للفيلين- جيجل، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

(111)، ص ص (130-144).

9. جباد، عباس فاضل (2020). "دراسة العلاقة بين التدفقات النقدية وعائد الأسهم على وفق متطلبات القاعدة المحاسبية العراقية رقم (7)"، دراسة تطبيقية في بعض المصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (15)، العدد (57)، ص ص (163-187).

10. الحسناوي، دعاء كريم كاظم (2018). "المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقويم الأداء المالي"، دراسة مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل والمركز المالي بالتطبيق على عينة من الشركات الصناعية العراقية، رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، منشورة.

11. حلو، سناء حسن (2022). "دور التدفقات النقدية في ربحية المصارف"، بحث تطبيقي في عدد من المصارف الخاصة العراقية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد (51)، ص ص (118-129).

12. حجاد، طارق (2003). "موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية"، الدار الجامعية.

13. حمد، خلف محمد وناجي، احمد فريد (2017). "مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية"، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (52)، ص ص (401-414).

14. حميدي، كزار سليم عبد الزهر (2014). "أثر التدفقات النقدية التشغيلية على قيمة الشركة"، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (3)، العدد (7)، ص ص (64-87).

15. درغام، سوزان عطا (2008). "العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبى الدولي رقم (7)"، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة الى مجلس كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، غير منشورة.

16. الدعيمي، عباس كاظم والمرسومي، مروج طاهر هذال (2016). "تأثير إدارة مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي"، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (5)، العدد (20)، ص ص (73-100).

17. الزبيدي، فراس خضير عباس و العابدي، قاسم كريم جعيل (2019). "أثر التدفقات النقدية على عوائد الاستثمار في الاسهم العادية"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد (11)، العدد (2)، ص ص (371-397).

18. زيتون، سمير موسى (2013). "العلاقة بين كل من المستحقات و التدفقات النقدية التشغيلية و الدخل من جهة ووجود المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، عمان، الاردن، غير المنشورة.

19. الساعدي، استقلال جمعة وجر (2012). "تكامل مفهومي الدخل والتدفقات النقدية ودوره في تعزيز جودة الارباح المحاسبية"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة بغداد، غير منشورة.

20. شاهين، عبدالمجيد أحمد والبغدادي، رجب محمد عمران أحمد (2019). "القياس

- COMPANY SUSTAINABILITY. Russian Law Journal, 11(9s).
43. Rashid, C. A. (2018). Efficiency of financial ratios analysis for evaluating companies' liquidity. *International Journal of Social Sciences & Educational Studies*, 4(4), 110.
44. Rashid, C. A. (2019). Pricing policy and its impact on the profitability. *International Journal of Finance & Banking Studies*, 8(3), 101-108.
45. Rashid, C. A. (2017). The Importance of Audit Procedure in Collecting Audit Evidence/Case of Kurdistan Region/Iraq. *International Journal of Social Sciences & Educational Studies*, 4(2), 15.
46. RASHID, C. A. (2020). Balanced Score Card and Benchmarking as an Accounting Tool to Evaluate Morrison's Performance. *Journal of Global Economics and Business*, 1(3), 59-72.
47. Mahmood, S., & Sabir, R. A. (2023). The Impact of time driven activity based costing on Competitive Advantage in the Kurdistan Region of Iraq Economic Unit. *Central European Management Journal*, 31(2), 674-690.
48. Mustafa, A. M., Azimli, A., & Sabir Jaf, R. A. (2022). The Role of Resource Consumption Accounting in Achieving Competitive Prices and Sustainable Profitability. *Energies*, 15(11), 4155.
49. Sabir, R. A. (2022). The Role of International Financial Reporting Standards (IFRS) to Encourage International Investments in the Kurdistan Region-Iraq: An applied study on a sample of banks listed in the Iraqi Stock Exchange. *Academic Journal of Nawroz University*, 11(1), 30-46.
- التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، المنشورة.
32. المرسومي، مروج طاهر هذال (2017). "أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة (2005-2014)"، دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، المنشورة.
33. المعموري، إياد طارق ظاهر (2020). "تأثير صافي التدفقات النقدية في مؤشرات الأداء"، دراسة تطبيقية لمجموعة من الشركات المدرجة في السوق العراقي للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، منشورة.
34. المبيجي، هشام والصايغ، عماد (2012). "مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقاً لقرارات لجنة بازل III"، دراسة ميدانية، مجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد (4)، ص ص (1095-1154).
35. Carlon, Shirley, McAlpine, Rosina, Palm, Chrisann, Mitriane, Lorena, Kirk, Ngaire and Lily Wong (2015). "Financial Accounting: Reporting, Analysis and Decision Making", 5th ed., John Wiley & Sons Australia, China.
36. Elliott, Barry & Elliott, Jamie (2011). "Financial accounting reporting", 14th ed., Financial Times Prentice Hall, United Kingdom.
37. Hoggett, John, Medlin, John, Chalmers, Keryn, Beattie, Claire, Hellmann, Andreas and Maxfield, Jodie (2018). "Financial Accounting", John Wiley & Sons Australia, Limited, Australia.
38. McLaney, Eddie and Atrill, Peter (2016). "Accounting and Finance: An Introduction", 8th ed., Pearson, Italy.
39. Norton, Curtis L., Diamond Michael A., Pagach, Donald (2007) "Intermediate Accounting: Financial Reporting and Analysis", 2nd ed., USA, Houghton Mifflin.
40. Davis, Olga (2016). "Statement of Cash Flows: Issues in Cash Flow Reporting in Estonia" Master thesis of Economics and Business Administration, Tallinn University of Technology.
41. Rashid, C. A., & Sabir Jaf, R. A. (2023). The Role of Accounting Measurement and Disclosure of Social Capital in Improving Quality of Accounting Information. *Iranian Journal of Management Studies*.
42. FATAH, R. D., & JAF, R. A. S. (2023). GREEN CONCEPTS AND MATERIAL FLOW COST ACCOUNTING APPLICATIONS FOR MANUFACTURING COMPANY: APPROACH FOR

#### Abstract

This research aims to highlight the important role of financial indicators derived from the cash flow list in assessing liquidity risk management by applying to a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange by showing the possibility of achieving alignment, linking and analysis between financial indicators derived from the list of cash flows and risk management Liquidity through their rates. This is done by determining the nature of the impact and the relationship between financial

indicators of operational cash flow and return on assets to assess liquidity risk management, as the calculated value of the (P-Value) level reached between (0.007-0.020), which is relatively small than the value of the hypothetical morale level, which was adopted by the research. On the use of financial ratios based on accrual basis (income statement) and financial ratios based on cash basis (statement of cash flows) together when evaluating risk management in banks in particular.

Keywords: cash flow indicators, risk management and liquidity.

indicators derived from the cash flow statement in assessing liquidity risk management. The problem of the study is centered in that the banks listed in the Iraqi Stock Exchange depend largely on the basis of accrual, through the income and financial position statements, despite the presence of some shortcomings, and the consequent inability of the accounting system to provide the necessary information for users of financial statements to take Investment decisions and we conclude that the financial indicators derived from the cash flow statement, and specifically the two indicators of operating cash flow and return on assets, to assess liquidity risk management in order to improve and take appropriate decisions. The results of the research revealed that there is a relationship and a significant impact on the two